الأمم المتحدة

E/CN.18/2011/9/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 October 2010
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة التاسعة
نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير – ٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

ورقة مناقشة بشأن برنامج الحراجة المجتمعية في نيبال: مثال للتميز في الإدارة المجتمعية للغابات

موجز

هناك أدلة متزايدة على أن نقل السلطة والمسؤولية عن الإدارة المستدامة للغابات إلى المجتمعات المحلية يؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من الفقر وإلى تحسين أحوال الغابات، على حد سواء. ويعد برنامج الحراجة المجتمعية في نيبال مثالا بارزا على الإنجازات التي حققتها الإدارة المجتمعية للغابات والتحديات المستمرة التي تواجهها. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان ثلث سكان نيبال يشاركون مشاركة مباشرة في إدارة ما يربو على ربع مساحة الغابات في نيبال. وقد تدفقت فوائد كبيرة من هذا الاستنفار الواسع النطاق لسكان المناطق الريفية في نيبال، من بينها تحسن سبل كسب العيش، وتوسع مناطق الغابات، وحفظ التنوع البيولوجي، ومشاركة المرأة. وهناك قضايا مستجدة، منها الحاجة إلى إيجاد خدمات الدعم المناسبة لإنشاء مشاريع مجتمعية قائمة على الغابات، وتعزيز ترتيبات الحيازة لضمان التنفيذ الفعال لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. ومع تزايد الاهتمام في أجزاء كثيرة من العالم بالإدارة المجتمعية للغابات، تقدم تجربة الحكومة والمجتمعات الريفية في نيبال دليلا قيما في هذا الشأن.

* E/CN.18/2011/1.

181110 161110 10-60182 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الحراجة المجتمعية في نيبال ٤

ثالثا – سبل كسب المعيشة والحد من الفقر ٧

رابعا – تنمية المشاريع ٨

خامسا – التنوع البيولوجي ٩

سادسا – أخشاب الغابات: جزء من الحل لمشكلة تغير المناخ ١٠

سابعا – الاستنتاجات ١٠

المراجع ١١

أولا – مقدمة

١ – طوال الربع الأخير من القرن العشرين، ارتاد العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نُهجا مبتكرة نقلت القوة من الدولة المركزية إلى الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعيد انتقال القوة تشكيل توزيع السلطة والمسؤوليات بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

٢ – وقد حدث تحول مهم في قطاع الغابات منذ عام ١٩٨٥، إذ إن ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات في العالم قد خُصص أو نُقل بصورة قانونية إلى المجتمعات المحلية والأسر والأفراد (انظر الأرقام أدناه؛ سندرلين وآخرون، ٢٠٠٨). وفي الوقت الحاضر، تدير المجتمعات المحلية ١١ في المائة من غابات العالم. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم من ٣٧٨ مليون هكتار من الأراضي التي تملكها وتديرها المجتمعات المحلية في عام ٢٠٠١ إلى ٧٤٠ مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل ٤٥ في المائة من الأملاك الحرجية في العالم (هوايت ومارتن، ٢٠٠٢). ويدار القسم الأكبر من هذه المساحة وفقا لشكل من أشكال الترتيبات التعاونية التي تنطوي على تقاسم القوة بين مجموعات أصحاب المصلحة.

٣ – وتُظهر الدراسات أن انتقال السلطة والمسؤوليات قد أدى إلى تحسن في سبل كسب العيش وفي أحوال الغابات. وقد تم تحديد أراضي الغابات المتدهورة. وتم تعزيز المؤسسات المجتمعية، مع تحسين المهارات الإدارية والأداء. وتعد الإدارة المجتمعية للغابات واحدة من أكثر الطرق الواعدة للجمع بين حفظ الغابات والحد من الفقر وتخفيف حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه. فقد أثبتت قدرة رائعة على تحسين الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية وتأمين سبل العيش للناس الذين يعتمدون على الغابات، والمساهمة في تصميم سياسات وبرامج أكثر فعالية فيما يتصل بالغابات.

٤ – ويمثل تحديد مقدار التقدم المحرز تحديا في كثير من الأحيان. فمن الصعب، على وجه الخصوص، الفصل بين مساهمة الحراجة المجتمعية في التحسين الملحوظ في أحوال الغابات وبين تحسين سبل كسب العيش. ومع النجاح المتنامي للحراجة المجتمعية، فإنها تواجه أيضا عددا من التحديات، ولا سيما في مجالات القدرات المؤسسية، والحوكمة الجماعية الداخلية، وتنمية المشاريع، ونقل منافع كسب العيش إلى الناس الذين يعتمدون على الغابات.

٥ – وهناك تجارب ثرية وقيمة في الحراجة المجتمعية مستمدة من خبرة واسعة في عديد من البلدان، ويمكن أن توفر أساسا قويا لاستراتيجيات جديدة للإدارة المستدامة للغابات. وقد حان الوقت لتبادل تلك الخبرة والمعارف لتحسين الحراجة المجتمعية ودفعها إلى الأمام. ويوجد في نيبال مثال بارز على إنجازات الحراجة المجتمعية والتحديات المستمرة التي تواجهها.

الشكل ١: آسيا

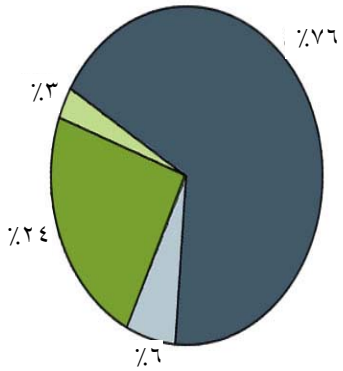

(الصين وأستراليا وإندونيسيا والهند وميانمار وبابوا غينيا الجديدة واليابان وتايلند وكمبوديا؛ تمثل ٧٨ في المائة من الغابات الآسيوية.)

الشكل ٢: أمريكا اللاتينية

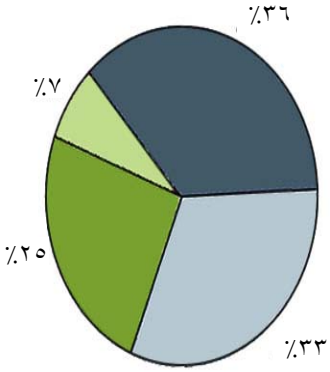

(دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وكولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغيانا وسورينام وإكوادور وهندوراس؛ تمثل ٧٤ في المائة من غابات أمريكا اللاتينية.)

الشكل ٣: أفريقيا

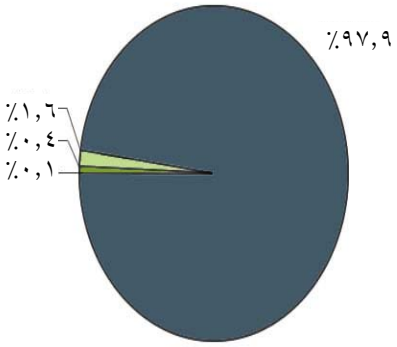

(جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأنغولا وزامبيا وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون والكاميرون وتشاد ونيجيريا وكوت ديفوار والنيجر وتوغو؛ تمثل ٧٣ في المائة من الغابات الأفريقية.)

المصدر: سندرلين وآخرون، ٢٠٠٨.

ثانيا – الحراجة المجتمعية في نيبال

٦ – في نيبال، تعد الحراجة المجتمعية نشاطا حرجيا على مستوى القرية ينفذ على الأراضي التي يسيطر عليها المجتمع المحلي، حيث يشارك السكان المحليون في تخطيط وإنشاء وإدارة وحصاد محاصيل الغابات، ويحصلون على نسبة كبيرة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية من الغابة. وتنطوي الحراجة المجتمعية على تسليم الغابات الوطنية لمستخدم أو مجموعة مستخدمين عملا بقانون الغابات لحفظها واستخدامها للمصلحة الجماعية.

٧ – وقد استُحدثت الحراجة المجتمعية من خلال الخطط الوطنية للغابات، والأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة، وعمليات تحقيق اللامركزية. وقد جرى تكميلها بمشاريع تجريبية على أرض الواقع، أثبتت جدوى الحراجة المجتمعية. وقد أفسح البرنامج الذي يحظى برعاية حكومة الدولة المجال تدريجيا للتعاون بين الإدارات المحلية والمجتمعات الحرجية.

٨ – ولكن الحماس للحراجة المجتمعية قد عاقه ضعف ترتيبات الحيازة للمجتمعات المحلية في بلدان عديدة. ويعد النظر في الحيازة مهما حيث أن أمن الحيازة يحتل موقعا مهما في صلب الحراجة المجتمعية. وتُظهر البحوث وجود صلة واضحة بين حقوق الحيازة ووجود مؤسسات مجتمعية قوية وتحقيق نتائج مثمرة (لارسون وآخرون، ٢٠١٠).

٩ - وتحدد حيازة الغابات من الذي يمكن له استخدام الموارد، وإلى متى، وتحت أي ظروف. وينطوي ذلك على مزيج من حقوق الملكية والاستخدام لقطعة معينة من الغابة ومجموعة الموارد التي تحتوي عليها. وتشمل المكونات الضرورية لحيازة الغابات الانفرادية، والمدة، والضمان، والقوة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٧). وقد تشكلت الاتجاهات في حيازة الغابات على الصعيد العالمي بفعل ثلاث قوى، هي حركة السكان الأصليين، والاتجاه نحو اللامركزية الديمقراطية، ومصالح الحفظ.

١٠ - وقد مر تطور حقوق الحيازة في نيبال بثلاث مراحل. أولا، حدث تحول من ملكية الدولة والملكية الفردية وحرية الوصول إلى الإدارة الجماعية. وأمكن ذلك بفضل عقد الامتياز المجتمعي الذي استحدثته حكومة نيبال وتتابعه باستمرار، والذي خصص حقوق الانتفاع لكيانات جماعية. ثانيا، وضعت حكومة نيبال تشريعات لتوفير الحقوق في الأراضي للمجتمعات المحلية التي لديها عقود لإدارة الأراضي. وقد تطلب تخطيط وإدارة موارد محددة في الغابات، مثل إكساتي (نخيل الزينة) والفلفل الحلو والمطاط، عملا جماعيا أيضا، مما سمح لمجموعات فرعية بأن تنتظم ضمن عدد أكبر من الأعضاء المشاركين في الامتياز المجتمعي. ويمكن أيضا أن يعتبر تعزيز الإدارة الجماعية للغابات وإضفاء الصفة القانونية عليها خطوة استراتيجية من جانب الحكومة لضمان حقوق الدولة في التصرف والاستخدام على الموارد غير المتجددة (مثل النفط والغاز). وتواصل المجتمعات السعي إلى تعزيز أمن حقوق الحيازة التي لديهم.

قبل الحراجة المجتمعية في نيبال وبعدها: تغيير من اللون الرمادي إلى اللون الأخضر

١١ - ويعد برنامج الحراجة المجتمعية في نيبال ابتكارا في مجال الإدارة البيئية القائمة على المشاركة والتي تشمل سياسات ومؤسسات وممارسات واضحة المعالم. ويتناول البرنامج

هدفي حفظ الغابات والحد من الفقر. وحيث أن أكثر من ٧٠ في المائة من سكان نيبال يعتمدون على السبل الزراعية لكسب الرزق، فإن الإدارة المجتمعية للغابات لها أهمية حاسمة في الحصول على الغذاء وتأمين سبل العيش بوجه عام. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان ثلث سكان نيبال يشاركون في الإدارة المباشرة لما يربو على ربع مساحة الغابات في نيبال.

١٢ - وقد أسهم برنامج الحراجة المجتمعية في نيبال إسهاما كبيرا في تحسين أحوال الغابات، وزيادة الغطاء الحرجي، وزيادة الفوائد الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وترسيخ الديمقراطية على المستوى الشعبي. ومن شأن الفوائد المباشرة لسبل العيش التي تجنيها الأسر الريفية، والمدخلات الزراعية، والأمن الغذائي، والدخل النقدي، أن تعزز العمل الجماعي القوي الذي تدير به المجتمعات المحلية موارد الغابات بنشاط وعلى نحو مستدام. وكما هو الحال غالبا في برامج الإصلاح الاجتماعي، فإن الحراجة المجتمعية عملية تفاعلية و ''غير منتظمة'' أكثر من كونها عملية خطية. ويكمن نجاح الحراجة المجتمعية في إشراك مختلف أصحاب المصلحة منذ بداية وضع البرنامج.

١٣ - وقد شهد برنامج الحراجة المجتمعية منذ بدايته تغيّرا كبيرا في نطاقه وأهدافه وأولوياته. وفي نيبال، وُضع البرنامج في البداية بهدف حماية الغابات وضمان الاحتياجات الأساسية من المنتجات الحرجية للسكان المحليين. وبعد ٢٥ سنة من تنفيذ البرنامج، أعيد تجديد الغابات وأصبحت لها قيمة اقتصادية كبيرة. ومن خلال التطورات التشريعية والابتكارات التنفيذية على مدى ثلاثة عقود، تطور البرنامج من برنامج يميل إلى الحماية ويركز على الحفظ، إلى استراتيجية أوسع نطاقا من ذلك بكثير لاستخدام الغابات، وتنمية المشاريع، وتحسين سبل كسب العيش. ومع زيادة القيمة، نشأت قضايا جديدة مثل بيع منتجات الغابات، وتنمية المشاريع، والتغييرات في ممارسات زراعة الغابات، والتبادل العادل للمنافع. وأصبحت غابات المجتمعات المحلية مصدرا لرؤوس الأموال الاستثمارية المتنوعة والمواد الخام لسبل العيش الجديدة الموجهة نحو السوق. وتتسم الحراجة المجتمعية بسمات الاستدامة السياسية والمالية والبيئية، ومن بينها ظهور إطار قانوني وتنظيمي قوي، ومؤسسات وشبكات قوية للمجتمع المدني. ومع ذلك، فإن أحد التحديات المستمرة هو ضمان التوزيع العادل للمنافع على النساء والفئات المهمشة. وتركز الدروس المستخلصة من تكرار تلك التجربة على التعلم لاكتساب الخبرات، وإنشاء شبكة قوية للمجتمع المدني، والتنظيم المرن لتشجيع الطرائق المؤسسية المتنوعة، واستجابة الحكومة وصناع القرارات لعملية تعلم تعاونية لأصحاب المصلحة المتعددين.

ثالثا – سبل كسب المعيشة والحد من الفقر

١٤ – يعد الحد من الفقر أحد الاهتمامات العالمية الرئيسية. ويعد الدور الهام الذي تؤديه الغابات في سبل كسب العيش في الريف، لا سيما سبل عيش الفقراء، معترفا به بشكل جيد عموما. وتعد غالبية الفقراء في نيبال من المزارعين الصغار والهامشيين والأسر التي لا تملك أراض والتي تعتمد في كسب عيشها على الزراعة التقليدية. وقد سعت نيبال لتحسين إنتاجية قطاع الغابات كوسيلة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر، عن طريق نهج تشاركي يتيح فرصا لإدرار الدخل وللعمالة (حكومة جلالة ملك نيبال، ٢٠٠٢).

١٥ – وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين، أدت إزالة الغابات على نطاق واسع في نيبال إلى تدهور بيئي خطير. واستُنتج أن الحكومات وحدها لم تكن قادرة على إعادة تلك الاتجاهات إلى ما كانت عليه من قبل. ومما يثير قلقا خاصا قلة استفادة المجتمعات المحلية من منتجات الغابات، مثل خشب الوقود والعلف، التي تعد حاسمة الأهمية في الحفاظ على سبل العيش الريفية. وقد نشأت الحراجة المجتمعية في شكلها المعاصر في ذلك الوقت بوصفها استراتيجية تنفيذية واضحة المعالم.

١٦ – وأُجري في عام ٢٠٠٢ تقييم سريع لاستخدام المنتجات الحرجية والدخل وأنماط الإنفاق لـ ١ ٧٨٨ مجموعة من مستخدمي الغابات من ١٢ مقاطعة من مقاطعات التلال ومقاطعات تيراي في نيبال، وطبقت نتائجها على جميع مجموعات مستخدمي الغابات في البلاد. وأوضحت النتائج أن مجموع الإيرادات النقدية السنوية من بيع المنتجات الحرجية من غابات المجتمعات المحلية بلغ ٧٤٧ مليون روبية (أكثر من ١٠ مليون دولار). ويبلغ ذلك ٤٢ في المائة تقريبا من الميزانية السنوية لوزارة الغابات وحفظ التربة. وفي الوقت الحاضر، يوجه ١٠٠ في المائة من هذه الفوائد إلى مجموعات مستخدمي الغابات. ويمكن أن يضاف إلى هذا الرقم المعادل النقدي من منتجات الغابات لاحتياجات المعيشة الأساسية، والإيرادات الأخرى التي تحققها مجموعات المستخدمين، والتي يُقدر أنها تصل بمجموع الإيرادات الكلي إلى ١,٨ مليار روبية (حوالي ٢٤ مليون دولار؛ كانل ونيرولا، ٢٠٠٤).

١٧ – وهناك طريقة مختلفة للحسابات تنبئ بأن ٨ ملايين قدم مكعب من الأخشاب و ٣٣٥ مليون كيلوغرام من الحطب و ٣٧٠ مليون كيلوغرام من الحشائش تنتجها الغابات المجتمعية. وتستخدم تلك المنتجات لدعم احتياجات المعيشة الأساسية للسكان المحليين. وقد كسبت مجموعات مستخدمي الغابات ٣٨٣ مليون روبية من بيع منتجات الغابات خارج المجموعات. ويشمل استخدام تلك الأرباح أنشطة التنمية المجتمعية، مثل بناء المدارس والطرق ومرافق مياه الشرب (٣٦ في المائة)، و ١٢,٦ مليون روبية للحراجة المجتمعية

المناصرة للفقراء، بما في ذلك قروض للأسر الفقيرة وتدريبها على الأنشطة المدرة للدخل القائمة على الغابات (كانل ونيرولا، ٢٠٠٤).

١٨ - وتعتبر سياسة الحراجة المجتمعية في نيبال أسلوبا تقدميا لإقرار حقوق السكان المحليين على الموارد الحرجية؛ ولكن تعزيز المشاريع القائمة على الغابات كان محدودا. وفي الآونة الأخيرة، شرع عدد أكبر من مجموعات مستخدمي الغابات في أنشطة التخفيف من حدة الفقر، بالمساعدة على إقرار الحراجة المجتمعية كبرنامج معترف به لصالح الفقراء. وتشمل المجالات الرئيسية للتدخل تشجيع الأنشطة المدرة للدخل وإنشاء امتيازات لتوزيع المنتجات الحرجية. وتشمل الأنشطة المدرة للدخل إضفاء الصبغة المحلية على المنتجات غير الخشبية للغابات، ودعم إنتاج المواشي، وإنشاء المشاريع الصغيرة القائمة على الغابات.

١٩ - وتشهد مشاركة المرأة والفئات الفقيرة والمحرومة تحسنا. وتدل قاعدة البيانات الوطنية التي تعدها شعبة الحراجة المجتمعية على أن مشاركة المرأة تبلغ ٢٤ في المائة، وأن هناك ما يقرب من ٦٠٠ من مجموعات المستخدمين للحراجة المجتمعية لجان إدارتها مقصورة على النساء (كانل، ٢٠٠٦). وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في تنفيذ الحراجة المجتمعية عالية جدا، فإن دورها في اتخاذ القرارات لا يكاد يذكر.

٢٠ - ويهيمن على خطاب الحراجة المجتمعية الآن في نيبال ''قضايا الجيل الثاني'' للحوكمة، وسبل كسب العيش، والإدارة المستدامة. ويجب تحسين الحوكمة لسببين: أولهما، التأكد من سماع صوت مجموعات مختلفة من الناس، ولا سيما الفقراء والمستبعدين؛ وثانيهما، تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للناس من خلال الإدارة المستدامة لموارد الغابات. وتنطوي الحراجة المجتمعية على إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في مساهمتها في تحسين سبل كسب العيش والحد من الفقر (حكومة جلالة ملك نيبال، ٢٠٠٢).

رابعا - تنمية المشاريع

٢١ - من المسلم به أن تنمية المشاريع الصغيرة التي تقوم على وجود الموارد والمهارات والأسواق المحلية، هو وسيلة لتخفيف حدة الفقر. ويعتقد سوبيدي (٢٠٠٦) أن الإدارة المجتمعية للغابات الموجهة نحو المشاريع يمكن أن تحقق نتائج إيجابية بالنسبة لكل من الحفظ وتطوير سبل العيش المحلية، على حين حدد أنغلسن وفوندر (٢٠٠٣) تنمية المشاريع الصغيرة لتجهيز الأخشاب باعتباره مجالا ذا أولوية عالية لتخفيف حدة الفقر. وكما أشير أعلاه، يوجد الكثير من الفرص لإحراز تقدم في هذا المجال في نيبال. وتستند الملاحظات التالية على الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنمية المشاريع الصغيرة القائمة على الغابات.

٢٢ - وفي سياق المشاريع المجتمعية القائمة على الغابات، يستفيد السكان المحليون في المقام الأول من خلال تنمية مشاريع الأعمال الحرة، بدلا من مجرد كونهم عمالا بأجر. وعلى عكس المشاريع الأخرى التي تستخدم الأخشاب والمنتجات غير الخشبية للغابات، ليست هناك حاجة لوسطاء، وذلك بسبب التسويق والتجهيز المحليين المباشرين. وهناك روابط سهلة ومباشرة بين موردي المواد الخام ومنتجي المنتجات النهائية والمستهلك. وهذا يقلص سلسلة التسويق ويزيد الفوائد المحلية.

٢٣ - ويعتمد نجاح المشاريع الجديدة على حصول المجتمع المحلي على الملكية وقيامه بدور نشط في الإدارة. وتحتاج مبادرات المشاريع الصغيرة القائمة على الغابات في المجتمعات المحلية إلى دعم معنوي وتقني ومؤسسي ومالي قوي من الوكالات الميسِّرة.

٢٤ - ويعد بناء قدرات السكان المحليين عاملا حاسم الأهمية في تنمية المشاريع الحرجية. ولضمان قيام الأهالي المحليين بتنمية مشاريع قابلة للاستمرار وتشغيلها بشكل مستقل، يجب إشراكهم منذ البداية في التخطيط للمشروع (أي منذ ابتكار الفكرة إلى دراسات الجدوى واختيار المنتجات ووضع خطط الأعمال).

٢٥ - وهناك حاجة إلى خدمات دعم الأعمال التجارية لتنمية المشاريع (على سبيل المثال: تنمية المهارات، والتدريب على إمساك الدفاتر، والروابط الأمامية، والترويج، والمعلومات المتعلقة بالأسعار، وتطوير التكنولوجيا ونقلها). وتبعا للظروف، يمكن تلبية هذه الاحتياجات بأفضل طريقة من خلال العاملين في الإرشاد الزراعي من المجتمعات المحلية، أو من خلال تحالفات مع شركاء من القطاع الحكومي أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.

٢٦ - ويعد ضمان استمرار توافر خدمات الدعم للمشاريع مهما أيضا بمجرد بدء الإنتاج وتلقي الطلبات. وتعد التحالفات الاستراتيجية بين المشاريع المحلية والشركاء من القطاع الخاص نموذجا هاما. ومن الخيارات المتاحة تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الواعدة ليصبحوا مقدمين للخدمات المجتمعية التي من شأنها تقديم الخدمات لأصحاب المشاريع الآخرين برسوم قليلة ميسورة الدفع.

خامسا - التنوع البيولوجي

٢٧ - يبلغ أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي الآن ما مجموعه ١٩٢ بلدا والاتحاد الأوروبي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تعهدت أطراف الاتفاقية بالحد كثيرا من فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠. وكانت نتائج الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف متباينة.

٢٨ - وقد تحققت بعض أفضل النتائج في غابات المجتمعات المحلية في نيبال. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الجهود المبذولة لحفظ الكركدّن والنمور في الغابات المجتمعية التي تحيط منتزة شيتوان الوطني. وأدى الجمع بين المسؤولية الواضحة للإدارة وفرصة الاستفادة المباشرة من جهود الحفظ من خلال السياحة البيئية إلى توصل المجتمعات المحلية إلى حماية ناجحة جدا لهذه الأنواع المهددة بشدة بالإنقراض.

سادسا - أخشاب الغابات: جزء من الحل لمشكلة تغير المناخ

٢٩ - تعد أخشاب الغابات جزءا من الحل لمشكلة تغير المناخ. إذ يجري تخزين الكربون في الأشجار النامية ويبقى في داخل المنتجات الخشبية الناتجة عنها، وبذلك فإن أخشاب الغابات تساعد على الحد من تأثير تغير المناخ حتى بعد أن تترك الأخشاب الغابات. وبالمقارنة مع غيرها من منتجات البناء (الصلب والألومنيوم وغيرهما)، فإن إنتاج منتجات الغابات يترك بصمة كربون صغيرة جدا.

٣٠ - ويمثل تمويل الكربون فرصة جديدة هامة للسكان المحليين والغابات المجتمعية في نيبال. وهو ينطوي أيضا على مخاطر ومعوقات جديدة تعوق مشاركتهم الفعالة. ويتطلب تعظيم الفرص ومواجهة المخاطر والمعوقات مشاركة مجتمعية مبكرة ونشطة، خصوصا في التفاوض على الأدوار والمسؤوليات والمنافع.

٣١ - وقد ظل تأمين الملكية من خلال الملكية الكاملة، أو نقل حزمة كبيرة من الحقوق إلى المجتمعات المحلية، يشكل تحديا مستمرا، حتى في الظروف المتقدمة نسبيا في نيبال. ويصدق ذلك الحال بشكل خاص في عصر أزمة المناخ. وقد برز بعد إضافي يتمثل في الحقوق مع ظهور نظم جديدة لتخفيف حدة آثار المناخ، مثل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. ولا يمكن توقع أن تعود على المجتمعات المحلية فوائد من خلال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها إلا إذا كانت للمجتمعات حقوق كاملة على كربون الغابات. وفي الحالة التي تكون فيها حقوق الحيازة على الموارد الحرجية مختلطة، فإن نظما جديدة، مثل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها لن تسفر سوى عن زيادة الارتباك والنزاع بين الدولة والمجتمعات المحلية.

سابعا - الاستنتاجات

٣٢ - تشهد الحملة من أجل الحراجة المجتمعية والإدارة المجتمعية للغابات توسعا على مستوى العالم. وتسهم الإدارة المجتمعية للغابات إسهاما كبيرا في الإدارة المستدامة للغابات، وحفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز الديمقراطية الشعبية والمنظمات الشعبية،

وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبين برنامج الحراجة المجتمعية في نيبال بوضوح هذه المساهمة وإمكاناتها من أجل إدخال تحسينات على سبل عيش سكان الريف، وزيادة مشاركة المرأة، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل التدهور البيئي، وصون التنوع البيولوجي. كما يبين بوضوح المجالات التي يمكن فيها إحراز مزيد من التقدم، مثل تنمية المشاريع. وتطلب المجموعات الرئيسية إلى الدول الأعضاء والمشاركين في الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وضع سياسة قوية وأطر قانونية وتنظيمية لدعم الحراجة المجتمعية والإدارة المجتمعية للغابات. واستنادا إلى خبرة نيبال، تحتاج المسائل التالية إلى معالجة لتعزيز الحراجة المجتمعية والإدارة المجتمعية للغابات:

(أ) إقرار حقوق حيازة واضحة للمجتمعات المحلية؛

(ب) ضمان حقوق الكربون للمجتمعات المحلية؛

(ج) الاعتراف بالمجتمعات المحلية والأسرة والسكان الأصليين، ومكافأتهم على صون التنوع البيولوجي من خلال حفظ الغابات؛

(د) دعم تطوير الخدمات اللازمة لتشجيع تنمية المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص عمل على المستوى المحلي؛

(هـ) إنشاء صناديق استثمارية لتعزيز الحراجة المجتمعية؛

(و) تقديم الدعم لتعزيز اتحادات وشبكات المجتمعات المحلية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؛

(ز) تعزيز مفهوم "الغابة من أجل السكان" في الإدارة المستدامة للغابات.

المراجع

Anglesen, A. and S. Wunder (2003). *Exploring the Forest-Poverty Link: Key concepts, Issues and Research Implications*. Centre for International Forestry Research (CIFOR) Occasional Paper No. 40. CIFOR, Bogor, Indonesia.

White and Martin.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (2007). Forest tenure assessment: Why assessing forest ownership is important. Available from http://www.fao.org/forestry/site/33848/en. Accessed 4 September 2010.

His Majesty's Government of Nepal (2002). The tenth Plan, National Planning Commission (unofficial translation), Kathmandu.

Kanel, Keshav R. (2006). Twenty-five years of community forestry: contribution to Millennium Development Goals. Proceedings of the Fourth National Workshop on Com-

munity Forestry entitled “25 years of Community Forestry: Contributing to Millennium Development Goals”, Kanel and others, eds.

Kanel, K. R. and D. R. Niraula (2004). Can rural livelihood be improved in Nepal through community forestry? *Banko Janakari*, vol. 14, No. 1, pp. 19-26.

Larson, A., P. Cronkleton, D. Barry, P. Pacheco (2010). *Tenure Rights and Beyond: Community Access to Forest Resources in Latin America*. CIFOR Occasional Paper. No. 50. CIFOR, Bogor, Indonesia.

Subedi, B. P. (2006). *Linking Plant-based Enterprises and Local Communities to Biodiversity Conservation in Nepal*. New Delhi: Himalaya Adroit Publishers.

Sunderlin, W., S. Dewi, A. Puntodewo, D. Muller, A. Angelsen, M. Epprecht (2008). Why forests are important for global poverty alleviation: a spatial explanation. *Ecology and Society*, vol. 13, No. 2.

White, A. and A. Martin (2002). *Who Owns the World’s Forests?* Washington, D.C.: Forest Trends.